الحكيم: نريد للمصالحة الوطنية أن تخرج من خلف الأبواب المغلقة

بغداد/ المدى

طالب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم الأطراف السياسية بالالتزام بجميع الاتفاقات التي أفضت إلى تشكيل حكومة الشراكة الوطنية وفي مقدمتها اتفاقات أربيل أواخر العام الماضي حتى يصل العراق الى الامان والاستقرار.

وأكد الحكيم خلال كلمة في الملتقى الثقافي للمجلس الاعلى في بغداد بحضور جمع من شخصيات ومواطني العاصمة عدم إمكانية تحقيق التطور المنشود في العملية السياسية الا من خلال العمل بروح الفريق واليد الواحدة والترفع عن المصالح الشخصية خدمة للمواطنين.

وأوضح ان هذا كله يتطلب جهدا إضافيا والتزاما حقيقيا لكل ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية.

واضاف إن الواقع السياسي يتطلب المزيد من التفاهمات ورص الصفوف وإجراء المصالحة الوطنية مبينا ان المجلس الأعلى من أوائل المنادين بها وقد دفع ضريبة تبنيها ودعمها.

مطالبا سماحته المسؤولين والمعنيين بهذا الملف ان يخرجوا من خلف الأبواب المغلقة وان يطلعوا العراقيين على الجهود التي تبذل من اجل تحقيق الصالحة التي عدها امرا مهما يرتبط بأمن المواطن ولا يجب ان يخرج عن المسارات والشروط الصحيحة.

وتأتي دعوة الحكيم لتنفيذ اتفاقات الشراكة الوطنية في وقت وصف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي المباحثات التي تجريها قائمته حاليا مع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي بأنها بمثابة المحاولة الأخيرة لتفعيل مبادرة الزعيم الكردي مسعود البارزاني ملوحا بوجود خيارات أخرى ستدرس في حينها دون أن يفصح عن طبيعتها.

وأكد أن جميع الأطراف متفقة على تنفيذ بنود الاتفاقية عدا حزب الدعوة في إشارة إلى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي. وبخصوص الوزارات الأمنية أكد علاوي أن القائمة العراقية رشحت حتى الآن ٩ أسماء للوزارات الأمنية دون أن يأتي أي رد بشأنهم بحجة أن جد أحدهم بعثي والآخر كان أخوه مع زعيم القاعدة السابق في العراق أبو مصعب الزرقاوي وجميعهم مهنيون وأحدهم أفضل من الآخر مشيرا إلى أن العراقية ستستمر في تقديم الأسماء حتى قبول أحدهم، لأن وزارة الدفاع من حصتها.

حكام عرب يتشبثون بالسلطة غير مكترثين بالدم المسال

وانتقد الحكيم بعض الحكام العرب بسبب عدم مصداقيتهم تجاه شعوبهم والرأي العام العالمي سعيا منهم بالتشبث بالسلطة مهما كلف ذلك من استمرار في نزيف الدم حتى أصبحوا عبئا على شعوبهم. وأكد ان هذا الامر لن ينفعهم في شيء لان الشعوب العربية تواقة للحرية وتحقيق الآمال داعيا هذه الشعوب إلى الصبر والتحمل والثبات وتوحيد الكلمة وقال "ستنتصر إرادتهم على الطغاة مهما طال الشوط لأنها سنة الله".

وشدد على ضرورة رفع الاحتجاجات الشعبية لشعارات تلامس هموم الناس وتبتعد عن المصالح الخاصة مؤكدا أهمية الشفافية في الانتخابات موضحا انها مدخل مهم للقبول بالنتائج والوصول اليها دون القفز على استحقاقات ومطالب الشعوب لان ذلك ان حدث سيكون محاولة للتسويف. وأكد انه لا بد للإصلاحات من تحقيق طموح الشعوب والابتعاد عن الحلول الترقيعية "لان الثورات أصبحت المدخل الوحيد لنيل التطلعات وفرض الإصلاح والمزيد من الحريات.

قلق للانهيار المستمر في الوضع الأمني

وابدي الحكيم قلقه من استمرار تدهور الوضع الأمني في بغداد وكركوك ومختلف مدن العراق وما خلفه من مجاميع جديدة من الأرامل والأيتام. وحذر من ان المواطنين لا يمكنهم الاستمرار في مسيرة نزيف الدم داعيا الجهات المسؤولة والأجهزة الأمنية الى ان تواجه وبقوة ما يحدث اليوم من خروقات أمنية.

وأشار الى ان وجود خروقات امنية في وضح النهار وفي وقت واحد وفي العاصمة بغداد يعطي مؤشرات خطيرة لما يجري داعيا الى النظر بجدية للحجم الحقيقي لهذه الإخطار. وأنتقد تبرير المسؤولين لتلك الخروقات عبر تحميلها على خلفيات سياسية حسب ما تم الإعلان عنه من قبل قيادات امنية مؤخرا في وسائل الإعلام مؤكدا في الوقت ذاته براءته من اي طرف وشخصية او جهة سياسية متورطة بالدم العراقي. وقال "لو تم وجود هكذا جهات سياسية متورطة وبالوثائق والأدلة فانه سيكون هناك اجماع سياسي وطني على التبرؤ منها".

وشدد على ان الدم العراقي خط احمر لا يمكن تجاوزه او التساهل معه مطالبا بحسم امر الوزارات الامنية الخالية من وزرائها وترشيح الكفوئين لاشغالها وعدم التلكؤ في حسم هذا الأمر.

عدم تسييس الرياضة

حذر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي من المحاولات الرامية الى تسييس الرياضة العراقية داعيا الى ابعاد الرياضة عن المزايدات والمصالح السياسية الخاصة. وانتقد الصراع القائم على رئاسة الاتحاد العراقي لكرة القدم الذي يمثل الام الراعية للرياضة الكروية في العراق مطالبا بوضع حد لهذا الصراع حتى لا يحرم الواقع الرياضي من التطور والرقي.

وأضاف ان الرياضة أصبحت الموحدة للشعوب والأمم داخل الملعب وخارجه حيث تذوب كل الخصوصيات والانتماءات ويتوحد الناس بالتشجيع والاهتمام بجمالية الفعاليات. واقترح توسيع الهيئة العامة لاتحاد الكرة لتشمل الحكام والمدربين والمدرسين الرياضيين ونجوم الرياضة السابقين حتى ينبثق اتحاد مهني يتجاوز الإشكاليات من اجل النهوض بواقع الكرة والرياضة العراقية.

الديوانية على خطى الأقاليم

الديوانية/ وكالات

هددت محافظة القادسية،، بإنشاء إقليم مستقل في حال استمرت الحكومة المركزية بتجاهل مطالبها.

وقال رئس مجلس المحافظة جبير الجبوري .في تصريح صحفي كنا قد أعلنا في وقت سابق اننا جمعنا تواقيع أكثر من نصف أعضاء المجلس لإنشاء إقليم خاص إذا لم تحل مشكلة مياه الأراضي الزراعية، ولم نتلق أي رد من الحكومة المركزية لحل هذه المشكلة حتى الآن".

وأوضح الجبوري ان "الديوانية تعد من أفقر المدن العراقية لأن سكانها يعتمدون على الزراعة في وقت تحولت أراضيها إلى صحراء جافة بسبب شح الأمطار ومياه الأنهر"، مشيرا إلى ان "المجلس سيحيل طلب الأعضاء بشأن تحول المحافظة إلى إقليم، إلى اللجنة القانونية لدراسته وتأييده".

وكان رئيس كتلة الديوانية، المكونة من ٢١ عضواً في المجلس، داخل صيهود، قال في مؤتمر صحفي إن "لدى غالبية أعضاء مجلس المحافظة رغبة جدية بتحويلها إلى إقليم منفرد"، موضحاً أن "الحكومة الاتحادية تجاوزت كثيراً على صلاحيات المحافظات وقيدت مجالسها في تعيين أو إقالة من تراه مناسباً لإدارة دوائرها".

وأضاف صيهود أن "الحكومة الاتحادية تفرض قرارات على المحافظات مرفوضة من قبل أغلبية المواطنين"، مدللاً على ذلك بقرار "إعادة المنتمين لحزب البعث المنحل إلى وظائفهم، وعدم صرف ما يخصص للمحافظة من ميزانيات الوزارات".

ورأى صيهود أن من "الضروري العمل باتجاه تشكيل إقليم خاص ليضمن المجلس حقوق المحافظة ورفع المستوى المعيشي لمواطنيها"، مبيناً أن "الأمر قد يطرح للاستفتاء الشعبي داخل المحافظة".

من جانبه قال رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس محافظة القادسية باقر الشعلان ان "محافظة الديوانية تعتمد على الموارد الزراعية بالدرجة الأولى لكن الزراعة فيها تشهد تدنيا كبيرا خاصة في الفترة الأخيرة".

وأكد الشعلان ان "المحافظة مهملة في وقت هي تفتقر إلى مصادر أخرى كباقي المحافظات المجاورة كالمنافذ الحدودية، والثروة النفطية، والسياحة الدينية، فهذه مداخل ساندة لتلك المحافظات تضاف إلى ما تحصل عليه من مشاريع وزارية وتخصيصات مالية لتنمية الأقاليم".

وأشار الشعلان إلى أن "تجاهل الحكومة الاتحادية ألقى بظلاله على المواطنين وزاد من حجم معاناتهم خاصة بعد قرار تقليل مساحة الأراضي المسموح بزراعتها بالشلب في هذا العام"، معتبرا ذلك "إجحافا بحق أبناء الديوانية فهو سيترك أكثر من ٥٠ ألف دونم من غير زراعة". وهذه الدعوة ليست الأولى من نوعها في العراق لتشكيل إقليم مستقل بعد إن شكل إقليم كردستان العراق، فقد أطلق النائب السابق وائل عبد اللطيف حملة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩ لجمع تواقيع لتشكيل إقليم البصرة، إلا أنه لم يحصل على النسبة المطلوبة من الأصوات.

ويتيح الدستور العراقي الحق لمحافظة واحدة أو أكثر تشكيل إقليم بناء على طلب بالاستفتاء يقدمه ثلث أعضاء مجلس كل محافظة تريد تكوين إقليم، أو عشرة بالمائة من الناخبين. ويعد الاستفتاء ناجحاً بموافقة الأغلبية بموجب المادة ١١٧ من الدستور العراقي.

يذكر ان محافظة القادسية تطالب الحكومة المركزية بزيادة المبالغ المخصصة لها من الميزانية العامة بشكل مستمر. يبلغ عدد سكان المحافظة نحو مليون و ٢٠٠ ألف نسمة ويتكون مجلسها من ٢٨ عضوا. وتم تشكيل كتلة الديوانية التي انبثقت منها حكومة الديوانية الحالية من ٢١ عضوا ضمت اغلب المكونات السياسية ما عدا كتلة شهيد المحراب وحزب الولاء الإسلامي.

نواب عراقيون: الجانب الاستخباري في العراق ما زال ضعيفاً

بغداد/ متابعة المدى

اجمع نواب على ان الجانب الاستخباري في العراق مازال ضعيفا ودون المستوى في اشارة الى ان التدهور الامني الذي تشهده بغداد ومدن المحافظات بين فترة واخرى يعود الى عدم مواكبة الاجهزة الاستخبارية التطور الحاصل في دول العالم وعدم تمكنهم من السيطرة على التغيير في أساليب الجماعات المسلحة.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان الاسدي ان "بعض المعلومات التي تصل الى الاجهزة الامنية تكون ناقصة وغير دقيقة وهذا يعود الى ضعف الجهد الاستخباري".

واضاف لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "هناك تطورا ملحوظا تشهده الاجهزة الاستخبارية في دول العالم ويجب ان نواكبها اذ ان الهدف الاساسي للجهد الاستخباري هو الوصول الى الهدف قبل التحرك".

واوضح الاسدي الذي رشح لمنصب وزير الداخلية وكان يشغل منصب الوكيل الأقدم في وزارة لداخلية ان "ما نعانية في وزارة الداخلية ومنذ مدة طويلة هو دخول السيارات المفخخة الى المدن وبعدها تعطي اجهزة الاستخبارات احداثياتها وهذا سيؤدي الى خسائر اينما تنفجر السيارة اذ ان الوضع الصحيح يكون بان يتم اعطاء هذه المعلومات قبل ان تتحرك السيارة من مكانها".

وكانت بغداد وعدد من مدن المحافظات قد شهدت تدهورا امنيا جراء انفجار سيارات مفخخة وعبوات ناسفة بالإضافة الى تصاعد الاغتيالات بواسطة كاتم الصوت.

يذكر ان الوزارات الامنية شاغرة وتدار بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي بالرغم من مرور اكثر من أربعة اشهر على تقديم رئيس الوزراء نوري المالكي كابينته الوزارية.

وقدم رئيس الوزراء نوري المالكي ٣ اسماء للوزارات الامنية هم سعدون الدليمي للدفاع وتوفيق الياسري للداخلية ورياض غريب للامن الوطني الا ان العراقية اعترضت على سعدون الدليمي وهددت بالانسحاب من العملية السياسية باعتبار انها مسؤولة عن ترشيح شخصية وزير الدفاع.

من جانبه قال نائب رئيس لجنة الامن والدفاع النيابية اسكندر وتوت ان "الاجهزة الامنية تحتاج الى الجهديين الاستخباري والفني وهذا ما نفتقر اليه حاليا اذ ان هناك ضعفا كبيرا في الجهد الاستخباري".

واضاف في تصريح صحفي ان "لجنة الامن والدفاع استضافت القيادات الامنية وشددنا عليهم بضرورة مواكبة التطورات والاساليب التي يستخدمها الارهابيون وان اللجنة ستقوم بمراقبة ومحاسبة المقصرين".

واوضح ان "هناك تطورا كبيرا لاحظناه عند الجانب الاميركي في الجهد الاستخباري ولديهم اجهزة متطورة فهناك مراقبة مثلا لاتصالات الجماعات المسلحة وبامكانهم الاستدلال على أي شخص عن طريق اتصالاته وحتى ولو قام بإتلاف شريحة الهاتف فان بامكانهم ان يعرفوا اتصالاته وبمن اتصل".

وكان العراق واميركا قد وقعا اتفاقية نهاية عام ٢٠٠٨ لانسحاب القوات الاميركية من العراق والتي بدا تطبيقها في الاول من كانون الثاني ٢٠٠٩ وتقضي بانسحاب اميركي نهاية عام ٢٠١١.

فيما رأى النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب ان "اجهزة مكافحة الارهاب ضعيفة ومخترقة وفيها ثغرات" مبينا ان "الارهاب ما زال نشطا في العراق باعتراف الجميع"

وقال ان "هناك اختراقات امنية وتفجيرات واغتيالات بالاضافة الى هروب سجناء وهذا كله بسبب ضعف الجهد الاستخباري.

بقاء القوات.. بين صراع القوى السياسية ورغبات الأمريكان

بغداد/ المدى

فيما يقترب موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق حسب الاتفاقية الأمنية الموقعة عام ٢٠٠٨ تضغط الولايات المتحدة باتجاه تمديد بقاء قواتها في البلاد في وقت يغيب التوافق السياسي بين الكتل العراقية حول الموافقة على التمديد أو رفضه من جهة، وجهوزية قوات الأمن العراقية في مواجهة التحديات من جهة أخرى.

وأكدت عضو القائمة العراقية عالية نصيف "غياب التوافق الوطني حول مستقبل القوات الأمريكية في البلاد بسبب الخلافات المستمرة بين الكتل السياسية".

وقالت نصيف في تصريح صحفي ان "هناك ضغوطا أمريكية على الكتل السياسية من اجل تمديد بقاء القوات الأمريكية لمدة أطول في البلاد"، مشيرة إلى ان "الوجود الأمريكي في البلاد اثر بشكل سلبي على سير العملية السياسية، وعلى علاقة الكتل السياسية فيما بينها".

وكان ويزر الدفاع الأمريكي روبرت غيتس اعلن في ٢٤ مايو/ايار الجاري أن "واشنطن تأمل في الحفاظ على وجودها العسكري في العراق بعد ديسمبر/كانون الأول القادم"، وهو الموعد المحدد لسحب آخر الوحدات العسكرية الأمريكية من البلاد.

ودعا غيتس القيادة العراقية إلى التوجه إلى الولايات المتحدة بطلب بشأن إبقاء قوات عسكرية أمريكية بشكل ما في البلاد، متوقعا أن "تقرر القيادة الأمريكية الاستجابة لمثل هذا الطلب من أجل إرسال إشارة إلى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة والى إيران تفيد بأن الأمريكيين لن يتركوا المنطقة".

وقال وزير الدفاع الأمريكي "ان هذا البقاء سيطمئن دول الخليج ولن يطمئن إيران، وهذا شيء جيد".

واعتبر غيتس أن "العراقيين مازالوا يحتاجون إلى المساعدة الأمريكية في العديد من المجالات العسكرية منها العمل الاستخباراتي والدفاع الجوي".

وكان رئيس هيئة الأركان الأميركية الأدميرال مايك مولن دعا، في الـ٢٢ من نيسان/ابريل الماضي، القادة العراقيين إلى تحديد نوع التعاون مع الولايات المتحدة بعد الانسحاب العسكري من العراق.

وأوضح مولن في تصريح له أن "لحكومة الأميركية سترحب بأي حوار قد تقرر بغداد إجراءه بشأن بقاء قوات أميركية في البلاد ما بعد موعد الانسحاب"، لافتا إلى ان "العراق لم يطلب من الولايات المتحدة تمديد قواتها على أراضيه بعد العام ٢٠١١، وعليه الإسراع في طلب ذلك في حال كانت لديه الرغبة".

ودعا رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بينر مؤخرا إلى ضرورة إبقاء قوة أمريكية "صغيرة" في العراق بعد نهاية العام الحالي في حال لم يطلب العراق تمديد بقاء تلك القوات.

لكن الحكومة العراقية تؤكد رفضها الشديد لبقاء القوات الأميركية فوق أراضيها بعد العام ٢٠١١، معتبرة أن هذه الخطوة "ستتسبب بمشاكل داخلية وإقليمية للعراق".

كما أعلنت الحكومة العراقية على لسان المتحدث باسمها علي الدباغ ان "بقاء جزء من القوات الأمريكية في البلاد ليس بالأمر اليسير وليس سهل المنال وان الحكومة لا تقبل به"، مشيرا إلى ان "الأخبار التي ترد عن بقاء جزء من قوات الإحتلال في العراق لا تعبر عن رأي الحكومة".

ولفت الدباغ إلى وجود رغبة أمريكية لبقاء جزء من قواتها في العراق "فالكثير من القيادات الأمريكية تعمل على المطالبة ببقاء جزء من هذه القوات".

لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أكد مؤخرا أن "بقاء جزء من القوات الأمريكية بعد ٢٠١١ مرهون بموافقة الكتل السياسية"، مشيرا إلى أن "علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مدنية في ظل إطار الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين البلدين".

من جانبه قال عضو مجلس النواب سالم المسلماوي ان "أمر بقاء القوات الأمريكية في البلاد قرار عائد للعراق وحده"، رافضا استخدام العراق كقاعدة لضرب دول الجوار"، حسب تعبيره.

وقال المسلماوي في تصريح صحفي ان "الحكومة العراقية هي من يقرر بقاء تلك القوات أو انسحابها بالكامل بعد ان تتأكد من مدى جهوزية قواتها الأمنية".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قال أمس الاول الأربعاء ان "الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن والتي ستنتهي أواخر العام الحالي غير قابلة للتجديد"، مشيرا إلى أن "القوات العراقية قادرة على حفظ الأمن في عموم البلاد".

ونقل بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قوله ان "القوات الجوية والبحرية لم يكتمل بناؤها حتى الآن للدفاع عن الأجواء العراقية وحماية المياه وصادرات النفط العراقي ضد أي عدوان خارجي".

ودعا البيان إلى "إجراء حوار وطني شامل يضم جميع الفرقاء في العملية السياسية لمناقشة هذا الموضوع واتخاذ القرار الذي يخدم مصلحة العراق".

من جانبه دعا زعيم القائمة العراقية إياد علاوي البرلمان إلى عقد جلسة برلمانية "علنية وطارئة للتعرف على مواقف الكتل السياسية بصدد بقاء القوات الأمريكية في البلاد من عدمه بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي.

وطالب علاوي في مؤتمر صحافي عقده في مقر القائمة العراقية ببغداد أمس بـ "عرض الأمور تحت الضوء وليس في غرف مظلمة للتعرف عليها من قبل القائد العام للقوات المسلحة كونه وزير الداخلية والدفاع"، مطالبا في الوقت نفسه بـ "معرفة تحقيقات الحكومة خلال السنوات الخمس الماضية في بناء جيش لا يمتلك رادارا أو قوة جوية".

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أكد في بيان له في نيسان/ابريل الماضي "قدرة القوات الأمنية العراقية على تحمل المسؤولية والحفاظ على الأمن والعمل بمهنية ووطنية"، متعهدا "بمواصلة تعزيز قدراتها وإمكاناتها القتالية من خلال تجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات".

واتهم التيار الصدري،، في وقت سابق رئيس الوزراء نوري المالكي وعددا من السياسيين بإعطاء الضوء الأخضر لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق، مؤكدا أن مسالة إجلاء القوات الأميركية من العراق هي التي دفعت التيار الصدري للمشاركة بالعملية السياسية واللجوء إلى المقاومة السلمية.

يذكر ان العراق والولايات المتحدة وقعا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨ اتفاقية أمنية تنص على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي.